

تكاملية علم التفسير في الدراسات الشرعية

أ. بلخير مراد.
جامعة تلمسان

ملخص:

شكّل علم التفسير منذ نشأته عاملَ جمعٍ وتقريبٍ بينَ علومِ الشرعِ الأخرى، وهو ما أمكن إبرازهُ في نسقٍ تكامليٍّ، ولا شكَّ أنه اكتسبَ هذه الأهميةَ البالغةَ في منظومةِ علومِ الشرعِ لِشرفِ موضوعِهِ، وهو كتابُ الله تعالى، ومن هنا كانت عنايةُ المُسلمينَ بِهِ لا تُضاهيَ بأيِّ علمٍ آخر. وصارت سائرُ العلومِ المُنفصلةِ عنه آيلةً إليه، وخدمةً لمقصدِهِ، وهو ما يظهرُ في تتبُّعِ موضوعاتِ علومٍ ومناهجِ علومٍ أخرى، كُلُّها تُحقِّقُ صورةً تكامليةً تُكشفُ عن نُظمِ التنسيقِ في الشريعة. كما أنّ المُرتكزَ التكامليَّ للتفسيرِ يقومُ على وظيفَةٍ بيانِ المعنى وخدمته، وضبطِ الأدواتِ الخادمةِ لغرضِ الاستنباطِ. وتعكسُ قواعدُ التفسيرِ هذه التكامليةَ لما لها من دورِ الضبطِ والإحكامِ في التعاملِ مع التنزيلِ، ولجمعها بينَ شقِّ النظريةِ والتطبيقِ في التفسيرِ.

Résumé :

Depuis son apparition, la science de l'exégèse, a représenté un facteur d'intégration et de rapprochement des autres sciences de la SHARIAA.

L'importance de l'exégèse est, sans doute, due à la noblesse de son sujet qu'est le Coran d'où l'attention infinie des musulmans pour cette science en comparaison avec d'autres sciences.

On étudiant les autres sciences de la SHARIAA dans leurs objets et méthodes, on constate qu'elles renvoient toutes et visent le même but que la science de l'exégèse ce qui reflète une image intégrative et systématique de la SHARIAA.

La science de l'exégèse se base essentiellement sur le dévoilement du sens et la détermination des outils fonctionnels nécessaires à la déduction.

Les règles de l'exégèse reflètent cette complémentarité tout en jouant un rôle de détermination et de précision en se comportant avec la révélation ainsi qu'en réunissant la partie théorique et la partie pratique de l'exégèse.

مقدمة:

يعتبر القرآن الكريم المعين الأول الذي نَهَلَ منه العلماء أحكامَ الشرع، وأَوْلُوهُ العنايةَ الفائقة بحثاً في آياته، واستنباطاً من أحكامه.

وقد كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- المعلمَ الأول في كيفية التعامل مع القرآن، والقوةَ الحسنة في سلوك منهج الاستنباط منه والاستدلال به؛ فكانت كلمةُ الشرع موحدةً في شخصه ومستمدةً من سنته. وبعد انقطاع الوحي بوفاة -صلى الله عليه وسلم-، توجَّهَ الناسُ إلى كتاب ربهم يستشريحون ما استَجَدَّ لهم من قضايا وأحداث؛ فكان القرآنُ هو الإمامَ الذي يَأْتُمُّ به المسلمون، ويرجعون إليه في كل أمرٍ فيه صلاح لمعاشهم ومعادهم.

ثم اشتدت الحاجة إلى مزيد شرح وبيان لآياته، لُبَّعد الناس شيئاً فشيئاً عن كمال الفصاحة وحسن البيان؛ فرجعوا إليه يحاولون إدراك ما خفي عليهم من مقاصده ومراميه، ويستخرجون منه أصول عقيدتهم دفعا للشبه المتواليات، ويبحثون في طبيعة القرآن للوقوف على أسرار عظمته وأسباب إعجازه؛ فقد عرَفوا أنه المعجزة الكبرى لنبيهم، وكذلك التمسوا من القرآن أفصح ما عُرِف من لغة العرب في مفرداتها وتراكيبها، وفي مظاهر الإبداع التي يختص بها الفن الأدبي الذي برعوا فيه منذ كانت لهم حياة على وجه الجزيرة.

ولذلك؛ كان الكتاب الكريم قِبلة الفقهاء، وكان إدراكه غايةً أهل التفسير والتأويل، وكان جماله وتفوقه البياني مجالَ بحثِ البُلغاء والناقدين، وكانت مُثله العليا في المعاملة والأخلاق والسلوك مجالاً للمفكرين من علماء الأخلاق وعلماء الاجتماع.

وهكذا نجد علمَ التفسير الذي تأسس ونشأ جامعاً لأبواب الهداية من القرآن، تتراءى من مباحثه وصفحات المؤلفين فيه نبذٌ شتَّى من علوم الشرع على اختلاف ألوانها.

ويدرس هذا البحث ذلك الترابط الملموس بين علم التفسير وعلوم الشريعة، ضمن العنوان الآتي:

تكاملية علم التفسير في الدراسات الشرعية.

إن هذه التكاملية التي ما فتئت تؤكد أصالة علم التفسير في منظومة الدراسات المرتبطة بمنابع الإسلام وأصوله، هي على صعيد آخر تُلقت الانتباه إلى إشكالاتٍ يتوجب البحث فيها:

- فيمَ تظهرُ تجلّياتُ أصالةِ علم التفسير بالنسبة لغيره من علوم الشريعة؟
- ثم ما مدى تأثير الترابط بين التفسير وعلوم الشريعة على دراسة النص القرآني من حيث المعاني، خصوصاً في ظل تعدد مدارس التفسير ومناهجِه؟

هذا ما يدفع إلى دراسة الموضوع ضمن العناصر الآتية:

- مقدمة: تُعرّف بالموضوع وأهمية البحث البحث، وتطرح إشكالية الدراسة.
- تمهيد: التعريف بالمصطلحات.
- التفسير - الدراسات الشرعية - التكامل.
- المطلب الأول: أصالة علم التفسير في الدراسة الشرعية.
- أ- أساس التفسير هو بيان المعاني.
- ب- صدارة تصنيف التفسير ضمن علوم الشرع.
- المطلب الثاني: أنواع التكامل بين التفسير وعلوم الشرع.
- أ- تكاملية المنشأ.
- ب- تكاملية المنهج.
- ج- تكاملية الموضوع.
- المطلب الثالث: قواعد التفسير وأثرها التكاملي.
- خاتمة: تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها في البحث.

تمهيد: التعريف بالمصطلحات.

تمثل دراسة المصطلحات في أي مقام بحثي اللبنة الأولى لتحديد منطلقات الدراسة وضوابطها، وتكتسب أهميتها في كونها أنهض بالفهم عن طريق تحديد محال النزاع، والباحث بإمكانه إرجاع كثير من الخلاف إلى النزاع في المصطلحات، كما لا يتم الفهم التام لخطاب الشرع وضمانه إلا بفهم مصطلحاته. ويدور البحث في هذه الدراسة حول ثلاثة مصطلحات: التفسير، الدراسات الشرعية، والتكامل بينهما.

1-التفسير:

تعريفه: لغة: التفسير مصدر فسّر بتشديد السين الذي هو مضاعف فسّر بالتخفيف، من فسّر الشيء، يفسره ويفسره فسراً، وفسره: أبانه¹. والفسر: الإبانة وكشف المغطى، أو كشف المعنى المعقول²، قال

تعالى: ﴿...﴾³ قال ابن عطية: «وأفصح بياناً وتفصيلاً»³.

وقال ابن فارس (ت:395هـ): «الفاء والسين والراء تدل على بيان شيء وإيضاحه»⁴.

فمادة (ف س ر) في اللغة تدور: حول أصل واحد يدل على بيان شيء وإيضاحه.

اصطلاحاً:

عرفه ابن جزي (ت:741هـ) بأنه: «شرح القرآن وبيان معناه، والإفصاح بما يقتضيه بنصه أو إشارته أو نجواه»⁵.

وفي تعريف أبي حيان الأندلسي (ت:745هـ): «هو علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمل عليها حال التركيب، وتتمت ذلك»⁶. وهو عند عبد العظيم الزرقاني (1367هـ): «هو علم يبحث فيه عن القرن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى قدر الطاقة البشرية»⁷.

وقال ابن عاشور (ت:1393هـ): التفسير «هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع»⁸.

فلاحظ أن التعاريف قد انفقت على التأكيد على إيضاح المعنى وبيانه، وهو محل الارتباط بالجانب اللغوي، ثم إبراز محالّ هذا البيان من مفردات وتراكيب الألفاظ القرآنية،

محترزات التعريف:

- "يبحث فيه عن القرآن الكريم": قيد يُخرج العلوم الباحثة عن أحوال غيره.
- "من حيث دلالاته على مراد الله تعالى": يخرج العلوم الباحثة في القرآن من غير جهة دلالتها على مراد الله تعالى، ك"علم القراءات" فهو يبحث في ضبط ألفاظ القرآن وطريق أدائه.
- "بقدر الطاقة البشرية": لبيان عدم الإحاطة بمعانيه في الواقع ونفس الأمر.

2- الدراسات الشرعية:

- الدراسة: من الدرس، وهو في اللغة من: « دَرَسَ الرَّسْمَ دُرُوسًا أَي: عَفَا وَدَرَسْتُهُ الرَّيْحُ »⁹، وأصل الدراسة: الرياضة والتعهد للشيء¹⁰.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ أَيُّكُمْ صَدَقَ بِوَعْدِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذُنُوبِكُمْ ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ أَيُّكُمْ صَدَقَ بِوَعْدِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذُنُوبِكُمْ ﴾ ابن عطية: « مِنْ دَرَسَ، إِذَا أَدْمَنَ قِرَاءَةَ الْكِتَابِ وَكَرَّرَهُ »¹¹.

- وأصل الشريعة من الشرع: وهو البيان والإظهار؛ فمعنى شرع: بيّن وأوضح، وهي في لغة العرب مَرُودُ النَّاسِ لِلإِسْتِقَاءِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِوَضُوحِهَا وَظُهُورِهَا وَجَمْعُهَا¹².

وهي ما وضعه الله تعالى للعباد من الأحكام، ولها مصادر تعرف منها هاته الأحكام. فالدراسة المسندة إلى الشرع هي التي تقوم على أصوله، تبحث فيه وتتعمق في فروعه؛ فيكون نتاجها خادما للشرع لأنه منطلقها.

والدراسات الشرعية تتنوع بحسب تنوع المصادر التي تبحث فيها، منها: الدراسات القرآنية التي تهتم بالنص القرآني وما يحيط به من العلوم الخادمة له. والدراسات الحديثية: التي تجعل من حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- محلا لدرسها سندا ومنتنا. وهكذا تتنوع الدراسة الشرعية بتنوع العلوم التي تخدمها.

3- التكمال: أصله من: كَمَلَ الشَّيْءُ يَكْمُلُ كَمَالًا، فهو كامل، قال الأزهري: « أكملت الشيء أي أجملته وأتممته، والكمال: التمام الذي يُجْزَأُ منه أجزاءه »¹³.

ودراسة العلاقة التكاملية بين أجزاء معينة تمر عبر إبراز مكان الارتباط والتخالف، وأوجه الاستيعاب. وهذا ما لا يمكن تحصيله في الدراسة التكاملية إلا على بساط موحد، نعتبره منطلقا للدراسة، وهو القرآن الكريم في خصوص الدراسات الشرعية.

المطلب الأول: أصالة علم التفسير في الدراسة الشرعية.

يكتسب علم التفسير أهمية بالغة في منظومة علوم الشرع لشرف موضوعه، وهو كتاب الله تعالى، ومن هنا كانت عناية المسلمين به لا تُضاهى بأي علم آخر. وهذه العناية نجدُ بداياتها منذ نزول القرآن على نبينا محمد -صلى الله عليه وسلم-، حيث كان الصحابة يسألونه عن ما أشكل عليهم من معاني الآيات، وهم يحفظون عنه ما يقول فيها، ثم بعد وفاته -صلى الله عليه وسلم- لجأوا في تفسير كلام الله تعالى

إلى ما نقلوه من الأحاديث النبوية التفسيرية، وإلى الشعر العربي، يستنبطون من كلام العرب دلائل الكلمات القرآنية مع عنايتهم بقرائن أحوال نزول الوحي؛ فكان التفسيرُ بذلك أولَّ العلوم الإسلامية ظهوراً قبل تدوين العلوم، وقد وصفه البيضاويُّ بقوله: « علمُ التفسير الذي هو رئيس العلوم الدينية ورأسها، ومبنى قواعد الشرع وأساسها »¹⁴. وهكذا كان اهتمام العلماء بغيره من العلوم خدمةً له، وتقريعاً على كلياته.

أ- أساس التفسير هو بيان المعاني:

وظيفة علم التفسير هي الكشف عن المعاني وإيضاحها، ثم الاستنباط من الآيات على حسب أصول وقواعد حددها العلماء، وما سوى ذلك فليس ينصرف إلى دور التفسير المنوط به كعلم قائم بذاته؛ ومن هنا نفهم استدراك الإمام المفسر ابن عاشور -رحمه الله- على وصف التفسير بكونه علماً، فقال في المقدمة الأولى من تفسيره: « وفي عد التفسير علماً تسامح؛ إذ العلم إذا أُطلق، إما أن يُراد به نفس الإدراك، نحو قول أهل المنطق: العلم إما تصور وإما تصديق، وإما أن يُراد به الملكة المسماة بالعقل .. وإما أن يُراد بالعلم المسائل المعلومات، وهي مطلوبات خبرية يُبرهن عليها في ذلك العلم وهي قضايا كلية.

ومباحث هذا العلم ليست بقضايا يُبرهن عليها فما هي بكلية، بل هي تصورات جزئية غالباً؛ لأنه تفسير ألفاظ أو استنباط معان. فأما تفسير الألفاظ فهو من قبيل التعريف اللفظي، وأما الاستنباط فمن دلالة الالتزام، وليس ذلك من القضية »¹⁵.

ثم بيّن وجه المسامحة في عد تفسير ألفاظ القرآن علماً مستقلاً من ستة أوجه، منها أن مباحثه استنبطت منها علوم كثيرة وقواعد كلية، « ولا شك أن ما تُستخرج منه القواعد الكلية والعلوم أجدر بأن يُعدَّ علماً من عد فروعه علماً »¹⁶؛ فأدت دراسة التفسير أثراً في العلوم الأخرى، واجتمعت من معانيه المفسرة قواعد جامعة أهلتها لوصف العلمية.

وهذا الأساس الذي نتحدث عنه، نبّه عليه الشاطبي في موافقاته، حيث حصر التفسير فيما يتوقف عليه فهم المراد الإلهي من خطابه، فقال: « علمُ التفسير مطلوبٌ فيما يتوقف عليه فهم المراد من الخطاب »¹⁷؛ فإذا كان المراد معلوماً فالزيادة على ذلك تكلف¹⁸، ويؤكد في موضع آخر بقوله: « الكتاب لا بد من القول فيه ببيان معنى، واستنباط حكم، وتفسير لفظ، وفهم مراد »¹⁹، وهو ما ينبني عليه عملٌ مما هو مطلوبٌ من الشرع.

وعليه، يكون كل علم من العلوم المستمدة من الشرع خادماً للتفسير، إذا كان غرضه البحثي دراسة معاني الآيات، ولو عَرَضاً.

ب- صدارة تصنيف التفسير ضمن علوم الشرع:

لجأ بعض العلماء إلى وضع تصنيف لعلوم الشرع، يميزون به المقاصد الكبرى من التبعية، ويلفتون الانتباه إلى مراتبها وقيمة كل علم مقارنة مع غيره، وهو ميزان دقيق يُنبئ عن استيعابٍ شامل لمقاصد العلوم وتفرعاتها. وإذا أردنا أن نبحث عن معيار علم التفسير في هذا الميزان نجده قد احتل الصدارة دون منازع.

وعلى سبيل المثال: صنف ابن خلدون (ت: 808هـ) العلوم إلى صنفين: « علوم مقصودة بالذات كالشرعيات من التفسير والحديث والفقه وعلم الكلام، وكالطبيعيات والإلهيات من الفلسفة؛ وعلوم هي وسيلة آلية بهذه العلوم كالعربية والحساب وغيرهما للشرعيات كالمنطق للفلسفة.. وأما العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربية والمنطق وغيرها، فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط »²⁰.

فصدرَ بالتفسير بالنسبة للعلوم المقصودة بالذات، أما غيرها فهي خادمة لها.

وللإمام الغزالي (ت: 505هـ) -رحمه الله- تقسيم للعلوم الدينية في كتابه جواهر القرآن ودرره، جعل في علم التفسير في منزلة متأخرة من علوم الصِّدْف²¹، ثم اعتذر لذلك بقوله: « علم التفسير عزيز بالنسبة إلى تلك العلوم؛ فإنه لا يُراد لها، بل تلك العلوم تتراد للتفسير، وكل هؤلاء الطبقات إذا قاموا بشرط علومهم فحفظوها وأدوها على وجهها؛ فيشكر الله سعيهم وينقي وجوههم .. والمفسر المقتصر في علم التفسير على حكاية المنقول سامع ومؤدٌّ »²². فرجاحة علم التفسير وعلو منزلته على غيره إنما تتأتى من حيث إن العلوم الأخرى خادمة له ومُتَوَجِّهَةٌ إليه، وبذلك كان من يهتم بجمع الأقوال في التفسير غير مؤد لغرض التفسير على تمامه، ما لم يوظف علوماً أخرى في تفسير الآية.

ويعتبر بعض العلماء أن علم الكلام من حيث ناحيته الوظيفية تحتاج إليه كل العلوم؛ فهو بذلك رئيسها، ومع ذلك تبقى للتفسير مكانته في الصدارة من جهة شمول وهيمنة موضوعه -وهو القرآن- على سائر العلوم؛ فيستدرك الألوسي على هذا الأمر، ويبين التداخل الحاصل بقوله « [علم التفسير] هو رئيس جميع العلوم الدينية؛ لكونها مأخوذة من الكتاب، وهي تحتاج من حيث الثبوت أو من حيث الاعتداد إلى علم التفسير، وهذا لا ينافي كون الكلام رئيسها أيضاً؛ لأن علم التفسير لتوقفه على ثبوت كونه تعالى متكلماً يحتاج إلى الكلام، والكلام لتوقف جميع مسائله من حيث الثبوت أو الاعتداد على الكتاب يتوقف على التفسير؛ فيكون كلُّ منهما رئيساً للآخر من وجه، على أن رياسة التفسير بناء على ذلك الشرف مما لا ينتطح فيه كبشان »²³.

وإذا رأينا أن المفسرين قد استعانوا بعلوم الشرع الأخرى كعلم الحديث لتحريير أسانيد الرواية التفسيرية، وعلوم اللغة لفهم ألفاظ الوحي، وغيرهما من علوم المقاصد والوسائل؛ فنستخلص أن علم التفسير تمكن من احتواء غيره فيه؛ فكانت له الصدارة.

وهذا ما حدا بالشاطبي إلى أن يجعل علم القرآن تؤول إليه كل العلوم مما كانت معهودة أصولها عند العرب؛ فقال: « القرآن فيه بيان كل شيء على ذلك الترتيب المتقدم؛ فالعالم به على التحقيق عالم بجملة الشريعة، ولا يعوزه منها شيء »²⁴، وهو علم إجمالي كلي؛ لأن القرآن هو الأصل الأول في استمداد الشريعة.

ثم وضع الشاطبي تقسيما للعلوم المضافة للقرآن الكريم، جمع فيه اثني عشر علما²⁵، لا ريب أن المفسر سيتعامل معها أو مع جزء منها حسب حاجته ومنهجه الذي يسير عليه.

وهذا كله مما يدل على شمولية التفسير لغيره من العلوم، احتل معها صدارة تصنيف المصنفين.

- المطلب الثاني: أنواع التكامل بين التفسير وعلوم الشرع.

شكّل القرآن الكريم إطارا مرجعيا لعلوم الشرع قاطبة، وتفرعها عنه واختصاصها بقواعد ومناهج محددة إنما كان خدمة للأصل الأول والمقصد العام، وهو الاحتفاء بألفاظ الوحي توثيقا أو بيانا أو استنباطا، قال ابن جزي: « التفسير هو المقصود بنفسه، وسائر هذه الفنون أدوات تعين عليه، أو تتعلق به، أو تنفرع منه »²⁶.

وعليه يمكن وصف التفسير أنه جامع لما تفرق في غيره، وهذا ما أدى بعلماء الإسلام إلى المساهمة في ازدهار علوم لها مرجعية عقلية أو لسانية خدمة للنص المؤسس للحضارة الإسلامية، وهو القرآن الكريم.

ويتمثل في علم التفسير هذا الترابط، إذ نجد أن مباحثه تتشعب في علوم أخرى، والموجه في ذلك هو مقصد الآيات المفسرة؛ ففي التفسير نلاحظ تكامل تلك العلوم، وهذا التكامل يمكن أن نميز فيه أنواعا ثلاثة : تكاملية المنشأ، والمنهج، والموضوع.

أ- تكاملية المنشأ:

إن البحث عن منشأ علم التفسير يؤدي بنا إلى البحث عن مراحل تأسيسه ثم تدوينه، ففي عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - كانت الرواية التفسيرية عنه تنتقل بين الصحابة، وكان التزامهم بها مقدما على كل تفسير، ثم نقلوها إلى تلاميذهم من التابعين، إلى غاية عصر تدوين العلوم، فظهرت كتب الحديث حاوية

لنتلك التفاسير في أبواب خاصة كما هو الشأن عند البخاري، أو متفرقة في مواطن شتى اجتهد علماء الحديث في مناسبتها للأبواب المترجم لها، وما يميز هذه التفاسير أنها مسندة إلى منتهىها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أو الصحابة.

فعلم التفسير نشأ متكاملا مع علم الحديث، بل إن الحفاظ على الموروث التفسيري النبوي كان له أثر كبير في اهتمام العلماء بعلم الحديث، بالإضافة إلى خدمة السنة. ثم انفصل بعد ذلك علم التفسير عنه، فأصبح علما قائما بنفسه، وتوالى المؤلفات وازدهرت تفسيرات لكل آية مرتبة على ترتيب المصحف²⁷، ومع ذلك كان علم الحديث حاضرا بقوة في هذه التفاسير، وهو ما يفسر لنا كثرة المفسرين في هذه المرحلة من العلماء المشهورين برواية الحديث، من أمثال: عبد الملك ابن جريج (ت:149هـ) الذي انبرى إلى جمع الأخبار المتعلقة بالتفسير عن النبي - صلى الله عليه وسلم والصحابة-؛ فكان بذلك أول من ألف في التفسير²⁸، وكذا لابن أبي حاتم الرازي (ت:327هـ) تفسيرا مسندا.

وكان المحدثين أحسوا بأن لهم الأسبقية على غيرهم في تأليف تفسير للقرآن، لذلك سبغوا منهجهم على التفسير، إلى أن جاء ابن جرير الطبري (ت:310هـ) بمنهجه الجديد المزوج بين الرواية والفهم فدرج من جاء بعده على نهجه، على أن المحدثين واصلوا المشاركة في التفسير كابن كثير الدمشقي (ت:774هـ) في "تفسير القرآن العظيم"، والسيوطي (ت:910هـ) في "الدر المنثور في التفسير بالمأثور".

وإذا علمنا أن السنة في حد ذاتها -منفصلة عن التفسير-، كانت غرضا مقصودا للمفسرين؛ لأنها -كما قال الشاطبي- « راجعة في معناها إلى الكتاب؛ فهي تفصيل مجمله، وبيان مشكله، وبسط مختصره » تبين لنا ذلك التكامل أيضا بين العلمين، لكن من جهة أخرى متعلقة بمتن الحديث.

وفي تعداده لما يحتاجه التفسير، قال الألوسي: « النوع الرابع: تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول، ونسخ، ويؤخذ ذلك من علم الحديث »²⁹. فهي إحالة على الاهتمام بالمرويات في نطاق أعم مما اختص منها بالتفسير.

كما أن علم الحديث في شقه المصطلحي شكّل حلقة مهمة من حلقات أصول التفسير، وذلك من ناحية تمحيص الروايات ونقد أسانيدھا، ومن أهم متعلقاته بالتفسير دراسة روايات أسباب النزول، فهي مستمدة بالدرجة الأولى من الرواية المباشرة عن الصحابة الذين شهدوا نزول الوحي وحضروا وقائعہ؛ فتجد في مقدمات بعض كتب التفسير البحث عن درجة رواية الصحابي وصيغة الأداء، وهل هي في حكم المرفوع، وهذا كله بحث في علم مصطلح الحديث احتاج المفسر إلى ضبطه وتحريه. ومن ثمّ عاب الإمام الشوكاني (ت:1250هـ) على الزمخشري (ت:538هـ) قلة بضاعته في الحديث وهو يتعرض للتفسير، فقال: « والعجب كل العجب ممن لا علم له بفن الرواية من المفسرين، ولا يكاد يميز بين أصح الصحيح من

الحديث وأكذب الكذب منه؛ كيف يتجارى على الكلام في أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والحكم ببطلان ما صح منها، ويرسل لسانه وقلمه بالجهل البحت، والقصور الفاضح الذي يضحك منه كل من له أدنى ممارسة لفن الحديث؛ فيا مسكيناً مالك ولهذا الشأن الذي لست منه في شيء؟ ألا تستر نفسك، وتربع على ضلعك، وتعرف بأنك بهذا العلم من أجهل الجاهلين، وتشتغل بما هو علمك الذي لا تجاوزه وحاصلك الذي ليس لك غيره، وهو علم اللغة وتوابعه من العلوم الآلية.

ولقد صار صاحب الكشاف - رحمه الله - بسبب ما يتعرض له في تفسيره من علم الحديث الذي ليس هو منه في ورد، ولا صدر، سخرة للساخرين وعبرة للمعتبرين، فتارة يروي في كتابه الموضوعات، وهو لا يدري أنها موضوعات، وتارة يتعرض لرد ما صح، ويجزم بأنه من الكذب على رسول الله والبهت عليه، وقد يكون في الصحيحين وغيرهما مما يلتحق بهما من رواية جماعة من الصحابة بأسانيد كلها أئمة ثقات أثبات حجج، وأدنى نصيب من عقل يحجر صاحبه عن التكلم في علم لا يعلمه ولا يدري به أقل دراية³⁰.

فالانفصال بين العلمين لم يؤل إلى القطيعة بينهما، إنه انفصال حتمي أملته ضرورة منهجية، يفسرها الفاضل ابن عاشور عند حديثه على منهج التجديد عند الطبري في تفسيره: « أصبح تفسير ابن جرير الطبري تفسيراً علمياً يغلب فيه جانب الأنظار غلبة واضحة على جانب الآثار؛ حتى إنه لو اقتصر فنّه على مجرد عزو الأقوال المتخالفة لأربابها، وجرد عن طويل الأسانيد ومكررها لبقية وافياً تمام الوفاء بما يقصد له من كشف عن دقائق المعاني القرآنية، وما يستخرج منها من الحكم والأحكام، على اختلاف المذاهب والآراء، وما يتصل بها من استعمالات اللغة ومسائل العربية، ولازداد شَبَهُهُ بالتفسير العلمية التي جاءت من بعد قوة ووضوحاً؛ فلذلك يصح أن تعتبره تحولاً في منهج التفسير ذا أثر بعيد، قطع به التفسير ما كان يربطه إلى علم الحديث من تبعية ملتزمة، بل إنه جعل العنصر الذي كان علم الحديث يسيطر به على التفسير أقل عناصر التفسير أهمية؛ وذلك هو عنصر تفسير المبهمات ومعرفة أسباب النزول³¹، فهو توصيف لتلك النقلة المنهجية التي أحدثها ابن جرير، لكن جعل عنصر معرفة أسباب النزول أقل أهمية غير مُسلّم خصوصاً بالنسبة للآيات التي لا يتوقف فهم المراد منها إلا عليه.

ب- تكاملية المنهج:

يطرح الدرس التفسيري من ناحيته الوظيفية شكلاً آخر من التكاملية مع الدراسات الشرعية، تعتمد على وحدة المنهج المتبع، أو حتى على تشابه المسار المنهجي.

فإذا تتبعنا المنهج الاستدلالي لعلم أصول الفقه نجده يرتبط ارتباطاً وثيقاً، بل ويتحد مع المنهج التفسيري الاستدلالي، إذ إن هذا العلم كان في أصل نشأته ضمن العلوم المساعدة لفهم القرآن الكريم، ويشهد على ذلك صنيع الإمام الشافعي (ت: 204هـ) في "الرسالة" الذي أنجزه على غرض فهم الشريعة بمعناه العام من أصليها، فقد « كتب الحافظ عبد الرحمن بن مهدي (ت: 198هـ) إلى الشافعي أن يضع له كتاباً في معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبين الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة: فوضع له كتاب "الرسالة"»³²؛ فكان منهجه قائماً على ضبط قواعد لفهم النص الشرعي عموماً.

والتكاملية مع علم التفسير هي أبعد من الاحتواء لموضوعات علم أصول الفقه، إنها سبيل غاية مشتركة، يؤكدتها ابن عاشور عند حديثه في المقدمة الثانية من تفسيره عن استمداد علم التفسير، فيقول: « أما أصول الفقه؛ فلم يكونوا يَعُدُّونَهُ من مادة التفسير، ولكنهم يذكرون أحكام الأوامر والنواهي والعموم، وهي من أصول الفقه؛ فَتَحَصَّلَ أَنَّ بعضه يكون مادة للتفسير، وذلك من جهتين : إحداهما: أن علم الأصول قد أودعت فيه مسائل كثيرة هي من طرق استعمال كلام العرب وفهم موارد اللغة، أهمل التنبيه عليها علماء العربية، مثل: مسائل الفحوى، ومفهوم المخالفة ..

الجهة الثانية : أن علم الأصول يضبط قواعد الاستنباط ويفصح عنها؛ فهو آلة للمفسر في استنباط المعاني الشرعية من آياتها »³³.

وإذا انتقلنا إلى الناحية التطبيقية عند المفسرين، يمكن لنا أن نتلمس بجلاء ذلك التكامل المنهجي بين العلمين، حتى إن المفسر يضطر إلى الإحالة على مباحث الأصول، حتى لا يندب عن غرضه من الكشف عن المعاني، ففي تفسير ابن العربي لقوله تعالى : ﴿ وَابْتَلَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَقَدْ عَلَّمْنَا لَدُنَّا وَقَالَ لَأَبْنِي إِسْرَائِيلَ لِيُخَوِّفَهُمُ اللَّهُ بِقَوَاهِي أَسْمَاءِهِمْ وَإِنَّ كَلِمَاتٍ لَبِئْسَ لَكُمُ اللَّهُمَّاتُ الَّتِي نَدُّونَهَا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَكْثَرًا ۗ ﴾ [البقرة: 233] قال فيها -رحمه الله-: « دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لعجزه وضعفه؛ فجعل الله تعالى ذلك على يدي أبيه لقربته منه وشفقته عليه؛ وسمى الله تعالى الأم (أي: ألحق وجوب نفقته عليها تبعا لابنها] لأن الغذاء يصل إليه بوساطتها في الرضاعة، كما قال تعالى: ﴿ وَالرَّضَاعُ يَحُلُّ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْوَسْمَانَ ﴾ [البقرة: 233] الآية [الطلاق: 06] لأن الغذاء لا يصل إلى الحمل إلا بوساطتها في الرضاعة؛ وهذا باب من أصول الفقه، وهو أن: ما لا يتم الواجب إلا به واجب مثله »³⁴.

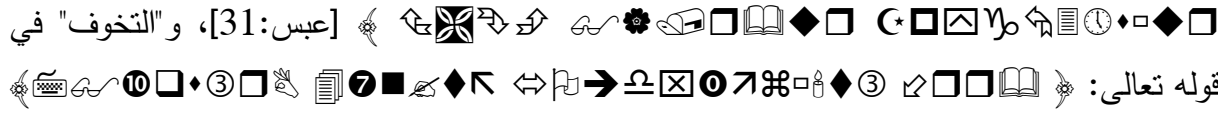
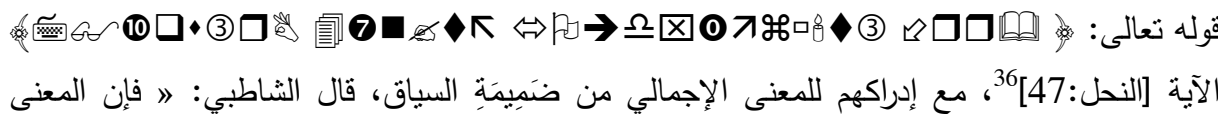
فيظهِرُ هذا المثال توظيفَ القاعدة الأصولية في منهج الاستنباط الفقهي داخل الدرس التفسيري.

ومن هذا المنطلق أكد العلماء على ضرورة استيفاء المفسر لهذا العلم، قال الزركشي في البرهان: « ولا بد من معرفة قواعد أصول الفقه؛ فإنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات »³⁵.

وتقوم مباحث أصول الفقه على ضبط آليات استخراج المعاني من النصوص وفق ما هو مقرر في اللغة العربية، وعلى ضبط الأنساق الاستدلالية العقلية في شكل قواعد عامة، وهذا ما يُلخص المسار المنهجي لهذا العلم، وعلم التفسير يتوافق معه من حيث الاشتراك في العملية الاستدلالية، لكن بخصوصية ومميزات النص القرآني.

ج- تكاملية الموضوع:

تتوجه النظرة التكاملية بين علم التفسير وغيره من علوم الشريعة في شقها الثالث إلى ناحية الموضوعات المطروقة؛ ففي علم التفسير يمكن أن نميز مستويين من الدراسة:

المستوى الإفرادي المتعلق بذات الكلمة ودلالاتها، والمستوى التجميعي وهو الجملة القرآنية والدلالات السياقية للكلمة، ويتوقف فهم كل منهما على الآخر توقفاً ضرورياً، خصوصاً بالنسبة للقسم الثاني، وهو ما كشف عنه الشاطبي تحت اصطلاح: **المعنى الإفرادي، والمعنى التركيبي**. وكمثال على هذه الثنائية: توقف بعض الصحابة في فهم بعض الكلمات على حالها الإفرادي كمعنى "الأب" في قوله تعالى: ﴿  قوله تعالى: ﴿  الآية [النحل:47]³⁶، مع إدراكهم للمعنى الإجمالي من ضميمته السياق، قال الشاطبي: « فإن المعنى الإفرادي قد لا يُعبأ به إذا كان المعنى التركيبي مفهوماً دونه »³⁷، هذا، بخلاف ما إذا توقف التكليف على فهمه؛ فيتعين استيضاحه « فلو كان فهم اللفظ الإفرادي يتوقف عليه فهم التركيبي لم يكن تكلفاً؛ بل هو مضطر إليه »³⁸.

ومن خلال هذين المستويين للمعنى، واستحضاراً للغرض الأسمى من التفسير وهو الكشف عن المعاني، يمكن أن نحدد دائرة تكامل الدراسات الشرعية مع التفسير من ناحية الموضوعات:

ف نجد أن الدراسة اللغوية احتلت قسطاً كبيراً من هذه التكاملية، وذلك على البحث في المستويين الإفرادي والتركيبي، حتى قال الشاطبي: « القرآن نزل بلسان العرب على الجملة؛ فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿  الآية [يوسف:02]، وقال: ﴿  [الشعراء:195]، وقال: ﴿  الآية [النحل:103]، وقال: ﴿  »



إلى غير ذلك، مما يدل على أنه عربي وبلسان العرب، لا أنه أعجمي ولا بلسان العجم؛ فمن أراد تفهّمه فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة»³⁹، فالتفسير تفهّم للمعاني من خلال الألفاظ؛ ولذا كان اهتمام العلماء بالدراسات اللغوية خدمةً للتفسير، وقد تتبع الدكتور: مساعد الطيار، مشاركة اللغويين في تفسير القرآن، فوجدها تبرز من خلال علمي: غريب القرآن، ومعاني القرآن⁴⁰. والاشترك كان حاصلًا بين المفسرين واللغويين في موضوع الدراسة، وما إفراد التأليف للغريب إلا لغرض الحصر، وهاهو ابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ) يشير في كتابه "تفسير غريب القرآن" إلى هذا التكامل الموضوعي، فقال في مقدمته: « وكتابنا هذا مستنبط من كتب المفسرين، وكتب أصحاب اللغة العالمين. لم نخرج فيه عن مذاهبهم، ولا تكلفنا في شيء منه بآرائنا غير معانيهم، بعد اختيارنا في الحرف أولى الأقاويل في اللغة، وأشبهاها بقصة الآية»⁴¹.

وهذا في ما تعلق بالمشاركة المباشرة، من حيث دراسة ألفاظ الوحي، غير أن الناظر لتراث اللغويين يجد الدائرة تتسع أكثر لتشمل علوماً أخرى أسسها اللغويون لغرض مشاركة موضوع التفسير. فالدراسات المتعلقة بعلم إعجاز القرآن كانت في غالبها الأعم تميل إلى الشق اللغوي، وإثبات الإعجاز من طريقه⁴²؛ فكانت تلك الجهود الكاشفة عن مكامن الإعجاز خادمةً لتفسير القرآن في موضوعه. حتى إننا نستطيع تتبع آراء بعض العلماء عن إعجاز القرآن من خلال تفاسيرهم؛ فقد اكتفوا بالتفسير عن تخصيص التأليف في الإعجاز، كالإمام الزمخشري (ت: 538هـ) في تفسيره "الكشاف"، حيث أبرز فيه وجه إعجاز القرآن من خلال الأساليب البلاغية التي نبه عليها وهو يفسر الآيات⁴³.

وفي مقام الاهتمام بالألفاظ ضمن الدرس اللغوي كان للنحويين نصيب من هذا التكامل مع التفسير؛ فكان لمعظم النحويين كتبٌ في التفسير؛ لأن القرآن كان مدار بحثهم وعليه اعتمادهم في تأييد آرائهم النحوية، كتفسير "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي (ت: 745هـ)، ومعاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت: 207هـ)، وهذا النوع الذي أُلّف عليه الفراء يقوم على انتقاء الآيات المناسبة للدرس النحوي⁴⁴.

المطلب الثالث: قواعد التفسير وأثرها التكاملية.

قواعد التفسير: « هي الأحكام الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط معاني القرآن ومعرفة كيفية الاستفادة منها»¹⁴⁵.

ودورها في التفسير يمكن أن نميز فيه جانبين:

¹ - السبت خالد بن عثمان - قواعد التفسير - ج: 01/ص: 30.

- ضبط وسائل استمداد المعاني والمقاصد، وما تؤديه الألفاظ مفردة ومجمعة داخل سياقها من النص القرآني.

- تحديد الطرق والآليات المختلفة لمناهج بيان القرآن الكريم والاستنباط منه.

فالقاعدة التفسيرية تُعبّر عن منهج منضبط في استنباط المعاني، وهي تُمكن المطلع على التفسير من استنباط نهج واضح في ذلك؛ مما يؤدي إلى طرد فوضى الاستدلال والاستنباط في أي القرآن الكريم.

ودراسة قواعد التفسير لا تتم إلا بالمزاوجة بين الجانبين: النظري والتطبيقي، فيتشكل الجانب النظري من توظيف العلوم المُعينة على فهم القرآن الكريم، والمتعلقة بالدرس التفسيري، إما تأسيساً له كعلم القراءات، ومعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وإما وسيلة لازمة لتناول التفسير، وأداة مساعدة على تحليل الخطاب القرآني، وتكون منسجمة مع موضوعات الوحي وقضاياها، تُوقِع مَنْ تجاهلها في الخطأ في التفسير، كقواعد علوم اللغة، وأصول الفقه، ونكون هنا أمام ارتباط وثيق بين القاعدة في التفسير، وقواعد العلوم الأخرى: لغوية كانت أو عقدية، أو أصولية. وهو محل التكامل بين التفسير وغيره من العلوم.

ويتأسس الجانب التطبيقي من خلال كتب التفسير؛ لذا فإن ما كتبه المفسرون هو الأجدر بالدراسة والاهتمام والتحليل؛ لأن العلم أيًا ما كان منهُلٌ سيضل قاصراً ما دام نظرياً بحثاً، وتظهر ثمرته وفائدته العلمية عند تطبيق قواعده على ميدانه المخصص له.

مسار التأليف في قواعد التفسير:

وقد شهد هذا العلم التأليف فيه باكراً نظراً لأهميته في الدرس التفسيري، غير أنه لم يكن في البداية مستقلاً بالتأليف شأن سائر العلوم؛ فكان بعض المفسرين يُصدّر تفسيره بمقدمة يبين فيها عن منهجه الذي يسير عليه، فيورد أصولاً وكليات تشكل منطلقاً لتفسيره، مثل صنيع شيخ المفسرين ابن جرير الطبري - رحمه الله -⁴⁶.

كما كانت بعض مباحثه تُدرس ضمن كتب أصول الفقه وبالأخص في قسم الكتاب من الأدلة المتفق عليها، والطرف الأهم من هذا العلم هو مباحث اللغة؛ فهي أداة فهم الخطاب وتوجيه معانيه؛ لذلك كان سبب اهتمام علماء الشريعة بها هو أنهم نظروا إليها كمفتاح لفهم كتاب الله تعالى .

وظهر التأليف في قواعد التفسير بشكل مستقل متأخراً، بعد ابن جرير، ومن المحاولات في ذلك "مقدمة" ابن تيمية (ت: 728هـ) الشهيرة في أصول التفسير، ثم نجم الدين الطوفي (ت: 716هـ) في كتابه "الإكسير في قواعد التفسير"، وتطلع علينا جهود العلامة بدر الدين الزركشي (794هـ) في كتابه "البرهان في علوم القرآن"، فكتابه وإن كان في علوم القرآن إلا أنه حوى كمّاً من القواعد والضوابط في التفسير؛ ثم ألف

جلال الدين البلقيني (ت:824هـ) كتابه "مواقع العلوم من مواقع النجوم" متناولاً مباحث من علوم القرآن، فهو أميل إلى أن يكون في علوم القرآن منه إلى علم أصول التفسير، وبعده يؤلف الكافيجي (ت:879هـ) كتاب "التيسير في قواعد علم التفسير" أورد فيه ما يتعلق بعلم التفسير من موضوعاته وأدواته وشروط المفسر؛ فالكتب السابقة كانت أقرب إلى علوم القرآن منها إلى أصول التفسير.

ومن المتأخرين ألف أحمد ولي الله الدهلوي (ت:1176هـ) "الفوز الكبير في أصول التفسير"، وعبد الرحمن السعدي (ت:1376هـ) في كتابه "القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن"، وخالد العك في "أصول التفسير وقواعده"، وخالد السبب في كتابه "قواعد التفسير".

وغيرها من الدراسات التي حاولت وضع اللبنة الأخيرة في صرح هذا العلم، لكن جهود العلماء لا زالت تنتم بعضها، وتتكامل فيما بينها. وهي تشترك في أنها تكشف لنا عن أهمية هذا العلم في الجانب التطبيقي للتفسير المبني على أسس متينة من الأثر والنظر العقلي المؤسس.

خاتمة: بعد هذه الدراسة التوصيفية نصل إلى النتائج المستخلصة:

- تشكل الدراسات الشرعية وحدةً متكاملة فيما بينها، حيث لم يؤثر التخصص فيها إلا خدمة لهذا التكامل، وعوداً عليه بالتحقيق والتوسع.
- وظيفة علم التفسير هي الكشف عن المعاني وإيضاحها، ثم الاستنباط من الآيات على حسب أصول وقواعد حددها العلماء، وهذه الوظيفة هي متأثر التكامل ومحلّ الترابط.
- كل علم من العلوم المستمدّة من الشرع يعتبر خادماً للتفسير، إذا كان غرضه البحثي دراسة معاني الآيات.
- يظهر الارتباط بين علم التفسير وغيره من العلوم وثيقاً من حيث المنشأ، وهو ما أثر على مناهج المفسرين في تفاسيرهم.
- تضبط قواعد التفسير مسار التفسير، وهي في شقها النظري تستخلص من مناهج العلوم الأخرى الخادمة للتفسير، مما أدى في شقها التطبيقي إلى بروز الأثر التكاملي.

وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

الهوامش:

¹- ابن سيده علي بن إسماعيل المرسي- المحكم والمحيط الأعظم-تحقيق:عبد الحميد هندراوي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى:1421هـ/2000م-ج:08/ص:480.

- 2- الزبيدي محمد مرتضى الحسيني - تاج العروس من جواهر القاموس - ج:13/ص:323. -معجم مفردات القرآن - ص:287.
- 3- ابن عطية عبد الحق بن غالب-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز-تحقيق:عبد السلام عبد الشافي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى:1422هـ/2001م-ج:04/ص:210.
- 4- ابن فارس أحمد بن زكريا- معجم مقاييس اللغة-ج:04/ص:504.
- 5- ابن جزي محمد بن أحمد الكلبى-التسهيل لعلوم التنزيل-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-الطبعة الأولى:1415هـ/1995م-ج:01/ص:09.
- 6- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي - تفسير البحر المحيط-تحقيق : صدقي محمد جميل -دار الفكر - بيروت - ط:01 1420 هـ-ج:01/ص:261.
- 7- الزرقاني محمد عبد العظيم-مناهل العرفان في علوم القرآن-دار الكتاب العربي-بيروت-ط:01-1415هـ/1995م-ج:02/ص:06.
- 8- ابن عاشور محمد الطاهر-تفسير التحرير والتنوير-دار سحنون-تونس-د.ت-ج:01/ص:11.
- 9- الفيروز آبادي مجد الدين أبو طاهر-القاموس المحيط-ت: مكتب تحقيق التراث-مؤسسة الرسالة-بيروت - لبنان - ط:08-1426هـ/2005م-ص:544.
- 10- ابن منظور محمد بن مكرم الأفرقي-لسان العرب -دار صادر-بيروت-ط:01-ج:06/ص:79.
- 11- ابن عطية أبو محمد عبد الحق -المحرر الوجيز-ت:عبد السلام عبد الشافي-دار الكتب العلمية-بيروت-ط:01-1422هـ/2001م-ج:01/ص:463.
- 12- الفيومي أحمد بن محمد المقري- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي-المكتبة العلمية - بيروت - ج:01/ص:310.
- الأزهرى-تهذيب اللغة-ج:01-ص:425.
- 13- الأزهرى محمد أبو منصور-تهذيب اللغة-ت:عبد السلام هارون-الدار المصرية للتأليف والترجمة-مصر - 1384هـ/1964م-ج:10/ص:265.
- 14- محيي الدين شيخ زاده-حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي-دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط:01-1419هـ/1999م-ج:01/ص:20.
- 15- ابن عاشور محمد الطاهر-تفسير التحرير والتنوير-دار سحنون-تونس-1997م-ج:01/ص:12.
- 16- ابن عاشور محمد الطاهر-تفسير التحرير والتنوير-ج:01/ص:12.
- 17- ومنه استشكل عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- المعنى الإفرادى لكلمة (الأب) في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:31]، روى الطبري عن أنس قال: قرأ عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس:01] فلما أتى على هذه الآية ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:31] قال: قد عرفنا الفاكهة. فما الأب؟ قال: لعمر بن الخطاب إن هذا هو التكلف. [الطبري] محمد ابن جرير-جامع البيان عن تأويل آي القرآن-ت:عبد الله التركي-مركز البحوث بدر هجر-القاهرة- ط:01-1422هـ/2001م-ج:24/ص:120].
- فتوقف عن البحث فيما لم يؤمر به، هذا مع علمه بالمعنى العام وهو الإخبار عن شأن الطعام في معرض الامتنان، مما لا يخفى على عمر بن الخطاب. ينظر: الموافقات -ج:01/ص:25.
- 18- الشاطبي- الموافقات في أصول الأحكام-دار الفكر-لبنان-د.ت-ج:01/ص:25.

- 19- الشاطبي- المرجع نفسه -ج:03/ص:255.
- 20- ابن خلدون عبد الرحمن-مقدمة ابن خلدون-ت: عبد الله الدرويش-دار يعرب-دمشق-ط:01-1425هـ/2004م-ج:02/ص:351.
- 21- قسم الغزالي العلوم الدينية إلى قسمين: علوم الصّدف، ويقصد بها علوم الآلة الموصلة للمقاصد العليا؛ وعلوم الجواهر واللباب، وهي الطبقة العليا.
- [الغزالي أبو حامد-جواهر القرآن ودرره-دار الكتب العلمية-لبنان-الطبعة الثانية:1426هـ/2005م-ص:22].
- 22- الغزالي أبو حامد-جواهر القرآن ودرره-ص:24.
- 23- الألوسي محمود أبو الفضل-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني-دار إحياء التراث العربي-بيروت-ج:01/ص:05.
- 24- الشاطبي أبو إسحاق-الموافقات في أصول الأحكام-ج:03/ص:218.
- 25- ينظر : الشاطبي-المرجع نفسه-ج:03/ص:221-226.
- 26- ابن جزي محمد الكلبي-التسهيل لعلوم التنزيل-ج:01/ص:09.
- 27- ينظر: الذهبي محمد حسين-التفسير والمفسرون-دار الحديث-القاهرة-1426هـ/2005م-ج:01/ص:128.
- 28- ابن عاشور الفاضل-التفسير ورجاله-دار السلام-مصر-ط:01-1429هـ/2008م-ص:30.
- 29- الألوسي محمود أبو الفضل-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني-ج:01/ص:06.
- 30- الشوكاني محمد بن علي -فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير- دار الفكر - بيروت-ج:02/ص:472.
- 31- ابن عاشور الفاضل-التفسير ورجاله-دار السلام-مصر-ط:01-1429هـ/2008م-ص:46.
- 32- الشافعي محمد بن إدريس-الرسالة-ت: أحمد شاكر-مكتبة دار التراث-مصر-الطبعة الثالثة:1426هـ/2005م-ص:98.
- 33- ابن عاشور محمد الطاهر-تفسير التحرير والتنوير-ج:01/ص:26.
- 34- ابن العربي أبو بكر محمد -أحكام القرآن-ت: محمد عبد القادر عطا-دار الكتب العلمية-لبنان-ط:03-1424هـ/2003م-ج:01/ص:274.
- 35- الزركشي بدر الدين محمد-البرهان في علوم القرآن-ت: محمد أبو الفضل إبراهيم-دار أحياء الكتب العربية-لبنان-ط:01-1376هـ/1957م-ج:03/ص:07.
- 36- ينظر: الطبري محمد ابن جرير-جامع البيان عن تأويل آي القرآن-ج:24/ص:120 ، ج:14/ص:236.
- 37- الشاطبي أبو إسحاق-الموافقات في أصول الأحكام-ج:02/ص:57.
- 38- الشاطبي أبو إسحاق-المرجع نفسه-ج:02/ص:58.
- 39- الشاطبي أبو إسحاق-المرجع نفسه-ج:02/ص:42،43.
- 40- الطيار مساعد-التفسير اللغوي للقرآن- دار ابن الجوزي-السعودية-ط:01-1422هـ-ص:123.
- 41- ابن قتيبة أبو محمد بن مسلم-تفسير غريب القرآن--ت: أحمد صقر- دار الكتب العلمية-لبنان-1398هـ/1978م-ص:04.

⁴²- من العلماء الذين قصرُوا أوجه الإعجاز على وجه اللغة: الإمام الخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، وعبد الجبار الهمذاني.

ينظر: "ثلاث رسائل في إعجاز القرآن" - دار المعارف - مصر - ط: 03-1976م -

⁴³- مسلم مصطفى - مباحث في إعجاز القرآن - دار المسلم - السعودية - ط: 02-1416هـ/1996م - ص: 54.

⁴⁴- الصباغ محمد بن لطف - لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير - المكتب الإسلامي - لبنان - ط: 03-1410هـ/1990م - ص: 232.

⁴⁵- السبت خالد بن عثمان - قواعد التفسير - دار ابن عفا - ط: 01-1421هـ - ج: 01/ص: 30.

⁴⁶- الطبري ابن جرير - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - دار هجر - د.ت - ج: 01/ص: 08.